سؤال عالماشي

موفق مطر

ما هذا العنف؟!

اعتداء مجموعة شبان على مواطن (بائع خروب) أمام ابنته الصغيرة في أحد شوارع مدننا، ومحاولة آخرين لخطف شرطي والمساومة عليه لإطلاق سراح أشخاص كانت الشرطة الفلسطينية قد ألقت القبض عليهم ويخضعون للتحقيق، ومشاهد العنف في الخلافات العائلية التي خلّفت قتلى وجرحى وممتلكات محروقة، تجبرنا على النظر - بمسؤولية أخلاقية ومجتمعية ووطنية - إلى مخاطر هذا التحدي لهيبة ورمزية القانون، والقيم الإنسانية التي نفترض ثبات مستواها في مجتمعاتنا.

لكن انتشار ظاهرة العنف، والخروج على النظام والقانون، وتراجع مؤشر الاحترام للمؤسسات الرسمية القانونية القضائية، يضعنا أمام تطبيقات عملية لمخطط انفلات أمني، يرهص لمشاهد أشد عنفًا وأقسى، تنتهي بانهيارات متتابعة، ستكون الروح الاجتماعية وصيغ الالتقاء والتكامل والتكافل المجتمعية الخاسر الأبرز فيها، ما يعني إفساح المجال أمام طغيان شريعة الغاب، ودخول مجتمعاتنا في مرحلة فقدان القدرة على التماسك والصمود، والانشغال بردات العنف والعنف المضاد، الذي سيؤدي حتمًا إلى إضعاف الثقة بالمؤسسات الرسمية بمسمياتها الثلاثة: القضائية، والتشريعية، والتنفيذية - بغض النظر عن الترتيب -، وهذا تمامًا ما تنتظره حكومة منظومة الاحتلال والاستيطان العنصرية، لرفع بدائل تبدو ظاهريًا أنها فلسطينية، لكنها في تركيبتها الذاتية فاقدة للأهلية الإنسانية التي هي الشرط الأساس لنمو مقومات الأهلية الوطنية.

ففقدان الثقة يعني الانفلات الأمني، وانهيار قواعد السلم الأهلي، الأمر الذي ستستغله للانقضاض على النظام السياسي الفلسطيني، وإحلال منظومة مرتبطة مصلحيًا ووجوديًا بمنظومة الاحتلال، حتى وإن بدت ظواهر الأمور والأحداث التي سيراها المواطنون خلاف ذلك.

ونعتقد أن المواطن الفلسطيني الصادق مع نفسه، الذي عاش حوالي عقدين في قطاع غزة، يدرك جيدًا كل هذه الإرهاصات التي أدت إلى قفز قوى سياسية مستخدمة للدين، وأخرى لشعارات طوباوية، مخالفة لمنطق مسار تحرر وتطور وتقدم المجتمعات، إلى مربع السلطة باستخدام العنف المسلح، الذي تم تبرير استخدامه بناءً على أحداث مشابهة لما نشهده الآن هنا في مناطق بالضفة الفلسطينية.

فالفكرة الأساس قائمة على جعل مكونات الشعب الفلسطيني المجتمعية في حالة اشتباك، فيما مجتمع الإرهاب الاستيطاني يتقدم ويتوسع على الأرض بشكل منظم، ما يسهل تمرير وتبرير جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أمام الرأي العام الدولي. ويمكننا تأكيد ما نراه إذا وضعنا جرائم القتل والعنف المنتشرة بمساحة وأرقام غير مسبوقة لدى شرائح مجتمعية لدى مواطنين فلسطينيين في مناطق الـ48، وموقف المتفرج - إن لم يكن المشجع ضمنًا - الذي تتخذه الشرطة الإسرائيلية، رغم مسؤوليتها القانونية والرسمية عن معالجة الجريمة، أيا كان الجاني والمنطقة التي حصلت بها الجريمة.

فهذا التغاضي وتجاهل جرائم العنف بتصنيفاتها المتعددة، وأخطرها العنف القاتل، ولكن بالمقابل الاهتمام البالغ وإنشاء ارتدادات، وكأنها ناتجة عن هزات أرضية، عندما يتعلق الأمر بعنف أو عنف قاتل في المجتمع الإسرائيلي، يؤكدان لنا المصدر الرئيس لهذا الخطر، والجهود المبذولة لحصر حرائقه المتنقلة في أرضية المجتمعات الفلسطينية، حيث الوجود التاريخي للشعب الفلسطيني على أرض وطنه فلسطين.

وهنا يكمن السؤال الأكبر: لماذا تتنامى ظاهرة العنف عندنا، بالتزامن مع استشعارنا بخطر يهدد وجودنا وكياننا المجتمعي والسياسي على حد سواء؟! ألا تبرهن جرائم الإبادة التي ترتكبها حكومة الصهيونية الدينية لدى دولة الاحتلال منذ ثلاث سنوات، وكذلك جرائم جيشها والمستوطنين الإرهابيين، على صحة وصواب التحذيرات والتقديرات التي سبقتها، جراء انتشار مفاهيم وتعاميم ومقولات منسوبة للتراث - البريء حتمًا - بلغت حد تقديس العنف وربطه بالشرف، وحرص البعض على إضعاف سلطة القضاء، لأهداف وغايات شخصية وفئوية محدودة!

أما الوجه الآخر للسؤال فهو: كيف يجرؤ البعض على الاستقواء بالعنف المادي والقاتل على أبناء البلد، مدنيين أو منتسبين لأجهزة أمنية، فيما الاحتلال والمستوطنون الإرهابيون قد فتحوا على شعبنا جبهة عنف دموي وإرهاب مسلح قاتل؟!

لا جواب نظري، بل عمل منظم وممنهج للسلطة القضائية، وسلطة الضبط القضائي التي هي جزء من السلطة التنفيذية، بتطبيق القانون، ونصب ميزان العدالة، وكف التدخل والتوسط من أي جهة كانت، ومحاسبة الجناة، وفقًا لعقيدة وفلسفة الحفاظ على السلم الأهلي. فالتطرف في العنف يحتاج إلى صلابة لتطبيق القانون، مع حرص شديد وأمين على الحقوق الممنوحة للإنسان في القانون.. أما التوجيه والتربية، فإنهما على عاتق المؤسسات التعليمية والثقافية، بما فيها الدينية.. وهذا يتطلب مراجعة دقيقة للمقولات والمفاهيم والسلوكيات، فنغربلها حتى لا يبقى في الغربال إلا التسامح والسلم الأهلي والمحبة والاحترام المتبادل على أساس الإخاء في الوطن.

تغريدة الصباح

لا بد.. من الغضب!

حسن حميد

دائمًا، أشخّص، وبسبب ظروفنا وما تعرضنا إليه، أننا أصحاب غضب، أصحاب انتباهات وثورات تماشينا في اليقظة والمنام، وأننا قلما نضبط أعصابنا بسبب ثنائيات كثيرة عشناها إلى حد الإدماء، ومنها الواقع والخيال، والممكن وغير الممكن، والمسموح والممنوع، والحرية واللاحرية، والحضور والغياب، والحق والباطل، والأصيل والدخيل، والكرامة والمذلة.. إلخ.

والغضب الذي نعيشه، ونعيه، لا يخص جهة أو فئة اجتماعية، بل يشمل الجميع في الوطن الفلسطيني العزيز، وفي المنافي أيضًا، لأن الأسئلة الباحثة عن أجوبتها تعمل مثل طاحون الوادي، لأن الماء موجود، والهدير موجود أيضًا، وهذا الغضب إيجابي، وله قدرة على الاشتقاق، وافتراع الدروب، وتزيين الحيطان بالنوافذ، لنرى الحواكير والعالم في آن، وإيجابيته بادية، بعدما وعت الذات الفلسطينية أن الأرض سُرقت، واحتُلت، واغتُصبت ظلمًا.. جهارًا نهارًا، وأن قوانين سُنّت من أجل شرعنة سرقتها واحتلالها واغتصابها وحراستها بالقوة الشيطانية؛ وأن البيت، وهو الكلمة المرادفة للوطن، سُرق، واحتُل، واغتُصب أيضًا، بكل ما فيه، والبيت فيه كل الدنيا، وكل الأحلام، وكل الطمأنينة، لأنه هو الدنيا، والأحلام، والطمأنينة!

والغضب إيجابي، وقوة مضافة، حين وعت الذات الفلسطينية أن التاريخ سُرق أيضًا، واحتُل، واغتُصب.. لأن كل ما كتبه عارف العارف (1892-1973)، ومن مشى في دربه، صار كتابة تصدر في كتب تحت أسماء كتاب عبريين. لقد رُفع اسم البلاد: فلسطين، وهبط في مكانه اسم: إسرائيل بالمظلة، وتغيرت أسماء القرى، والمدن، والشوارع، والأودية، والتلال، والجبال، والغدران.. وهُوّدت؛ هذا حدث في كل الأمكنة، وطوال زمن الاحتلال القبيح، وقد حدث في القدس، وطبريا، وحيفا، ويافا، وغزة، وأريحا، والنقب، والجليل كله.

والغضب إيجابي، حين وعت الذات الفلسطينية أن آلافًا من الشهداء الفلسطينيين يرقدون رقدتهم الحزينة في مقابر الأرقام التي تحرسها الهمجية الإسرائيلية بالبادق، وأسيجة الكهرباء، والبوابات المقفلة، ولا أحد من أهل الطول والحول في العالم يستجيب لعشرات، بل مئات، المذكرات الفلسطينية التي تطالب بهم، كي يرقدوا مجللين بأسمائهم. الغضب هنا جوهري وضروري كي لا يصير النسيان ثقافة، وكي لا يصير ما يفعله الإسرائيلي عادة!

والغضب إيجابي، ويعني الشرف، حين وعت الذات الفلسطينية معظم التفاصيل عن الممارسات الإسرائيلية العنصرية، وغير الأخلاقية، وغير الإنسانية، التي تحدث في السجون والمعتقلات والزنازين الإسرائيلية، والتي ما عادت، أعني هذه الممارسات، تستند إلى أعراف دولية أو أخلاقيات إنسانية، وغاياتها مجتمعة هي قتل الفلسطيني، جسدًا ورودًا، لأن السياسات الإسرائيلية ترى في سجونها أمكنة (هاديس)، أي أمكنة جهنمية لرؤية الموت، والإحساس به، والعيش معه ليل نهار. والمرعب والأكثر هولًا هو ما يحدث في السجون الإسرائيلية المخصصة للنساء الفلسطينيات، وبعضهن اقتدن إلى السجون والزنازين الإسرائيلية وهن حوامل، ولأي كائن بشري أن يتصور مخاطر الضرب، والركل، والدوس، والسحل، والإدماء، وغياب العناية الطبية، وفقدان الأدوية، والشتائم التي تطال السجينات الفلسطينيات الحوامل، وله أن يتصور عذاب الولادة وآلامها، حين يُتركن وحدهن في الزنازين، صارخات، باكيات، مناديات، لا لأن الموت يطبق عليهن، وإنما لأن الموت سيطال ما حملته أرحامهن مدة تسعة شهور! وله أن يتصور (الكائن البشري، أيًا كانت هويته) معاني اختلاط بكاء الأم وصراخها ووجعها وهي في مخاضها، وبكاء المولود الجديد الذي لا يقع بين يدي قابلة، بل فوق باطون الزنازين الباردة جدًا في الشتاء، والحارة جدًا في الصيف، وانديداح السوائل والعوالق في مساحة ضيقة جدًا، فيصير الألم أسئلة كاوية!

والغضب إيجابي، وضرورة حياتية، حين يتسلم أهل بيت فلسطيني، في القرى أو المدن، إنذارًا يخطرهم بأن البيت سيهدم، وعليهم أن يعترضوا، خلال مدة (..)، لدى المحاكم الإسرائيلية، فيدفعون كل ما يمتلكونه من مال رشى، ويستدينون المال أيضًا.. كي يبقى البيت، ويتدخل السماسرة، والمحامون، وأصحاب الشأن، ولكن لا جدوى، فتمضي المدة (..)، وتأتي الجرافات المنتظرة في الصباح الباكر كي تهدم البيت، والبيت هو الوطن والسيادة والكرامة، ويمنح العسكري الإسرائيلي المدجج بالسلاح أهله عشر دقائق ليأخذوا متاعهم، لأن البيت سينسف! عشر دقائق فقط، كي يفرغوا البيت ليس من أثاثه، بل من الذكريات، والحنين، والطمأنينة، والزمن الذي عاشوه فيه أيضًا! أي (كرم شيطاني) هذا، يا حامل السلاح الإسرائيلي، أعشر دقائق!

والغضب إيجابي، وهو صحوة المعنى، حين يُمنع الطلاب من دخول مدارسهم، فيقفون عند الحواجز الإسرائيلية التي ولدت حواجز إسرائيلية جديدة، عفوًا، ولدت خوفًا إسرائيليًا جديدًا ومضاعفًا، والجنود يصرخون بالطلاب مهددين كي يعودوا إلى بيوتهم، لكن الطلاب يتلبثون واقفين، يناظرون بوابة المدرسة الزرقاء، ونوافذ الصفوف الزرق، والأبواب الزرق أيضًا، ويبتسمون! لأن وقوفهم، ومنعهم، وصراخ الجنود الإسرائيليين المجانين، يعني ضخًا جيدًا لوعي جديد يفتخرون به! وحين يعودون إلى البيوت بعد أن أكلوا حبات البرتقال، وقطع الحلوى، وسندويشات الزيت بالزعتر في الطريق، وقرب عتبات الدكاكين، يحدث الصغير منهم كبير البيت، الطالب الجامعي، الذي مُنع هو أيضًا من الدراسة، عن الذي حدث، فيقول الكبير (الطالب الجامعي) للصغير، ابن المدرسة الابتدائية: اليوم كان الدرس كله، درسًا في التربية الوطنية. وتقول الأم، دامعة العينين: رح تتعلموا غصبًا عنهم. ويقول الأب: حياتكم.. العلم!

والغضب إيجابي، حين تدهم الدوريات الإسرائيلية، بسياراتها وجرافتها، حقول أشجار الزيتون في القرى والمدن، وتقتلع الأشجار، ثم تشعل فيها النار، فيفور دم أصحاب الحقول.. ويغلي، وتحدث المواجهة، وبعد وقت قصير قد مر، وفي لحظة شرود، يقول العسكري الإسرائيلي: ما أغلى الزيتون عليهم، إنهم يفدونه بأرواحهم. ويقول أصحاب الحقول، من بين جراحهم: الزيتون هو الحياة، وهو الدار، والكرامة!

والغضب إيجابي، وضرورة عيش، حين يهب الفلاحون في الأغوار الفلسطينية، كيما يوقفوا جنازير الدبابات، والجرافات، وعجلات السيارات الكبيرة القبيحة، التي راحت تخرب سحاري الخضروات التي أثمرت وأينعت على عجل، بسبب الدفء، وقبل غيرها من المناطق؛ لحظتئذ، يرى الناظر إلى ما يحدث حربًا يديرها شيطان: فلاحون حفاة، صدورهم مشقوقة الثياب، وسراويلهم مبلولة، ودماؤهم نازفة، وبأيديهم العصي، وأدوات إسالة الماء في السواقي، وهم في مواجهة دبابات، ورشاشات، وبنادق العوز، والـM16، والقنابل الصوتية والدخانية.. وحين يرضى الجنود عن تدميرهم، وتخريبهم، وعنجهيتهم، يولون إلى دمار وخراب آخرين، أما الفلاحون فيقولون: ما زال الوقت لنا، سنزرع من جديد، وننتظر الثمر!

بلى، حين يستوجب الغضب، لا بدّ منه، وها هو غضبنا الفلسطيني يعد سنواته التي تقترب من الثمانين، ويقول بثقة: (هانت)!

Hasanhamid5656@gmail.com

خطة «الانفصال 710»: صناعة «البيئة الطاردة» في غزة وهندسة التهجير بين العقائدية والاستثمار الانتخابي

د. باسم خضر التميمي*

في خطوة تعكس بوضوح مدى الراديكالية المتصاعدة داخل الخارطة السياسية الإسرائيلية، طرح وزير الأمن القومي وزعيم حزب "القوة اليهودية"، إيتمار بن غفير، مقترحًا يحمل دلالة رمزية تحت اسم "خطة الانفصال 710".

هذا المشروع، الذي يدعو صراحة إلى تفريغ قطاع غزة من سكانه الفلسطينيين تحت مسمى "الهجرة الطوعية" على مدار سبع سنوات، لا يمكن قراءته بمعزل عن حسابات الصناديق لانتخابات الكنيست المقررة في أكتوبر 2026. غير أن البعد الأكثر خطورة للمخطط يكمن في توقيته الحرج؛ إذ يأتي بالتزامن مع واقع كارثي صنعه جيش الاحتلال بفعل التدمير الممنهج، محولًا القطاع إلى مكان "غير قابل للحياة الآدمية"، وفقًا لتقارير المؤسسات الدولية.

فما هي الأبعاد الخفية الكامنة وراء هذا المقترح؟ وكيف تصف الأرقام الأممية واقع "استحالة البقاء" الذي يستثمر فيه بن غفير سياسيًا؟

الأهداف الخفية.. مأسسة التطهير العرقي بغطاء دبلوماسي

إن مصطلح "الهجرة الطوعية" ليس سوى الالتفاف اللغوي والقانوني الذي يُخفي وراءه استراتيجيات بالغة الخطورة؛ حيث تتصدر الهندسة الديموغرافية الكاملة أولويات هذا المقترح عبر استهداف تهجير نحو 1.86 مليون فلسطيني، في مسعى لتصفية ما تصفه الدوائر الأمنية الإسرائيلية بـ"العبء الديموغرافي" لغزة نهائيًا، والتخلص من الكثافة السكانية التي طالما صُنّفت تهديدًا وجوديًا طويل الأمد للاحتلال.

وفي مقابل هذا المسعى الديموغرافي، تبرز غاية أخرى لا تقل خطورة، تتمثل في تقويض إرث انسحاب عام 2005 وإعادة الاستيطان؛ إذ يحمل اختيار اسم "الانفصال" في عنوان المخطط دلالة أيديولوجية واضحة، تسعى من خلالها الصهيونية الدينية إلى محو مفاعيل الخطة التي نفذها رئيس الوزراء الأسبق أرئيل شارون، وتحويل تفريغ الأرض إلى جسر ممهد لإعادة بناء الكتل الاستيطانية وفرض سيادة جغرافية مطلقة على القطاع.

ولعل الجوهر التنفيذي والأكثر دهاءً في هذا الطرح يكمن في توظيف الكارثة الإنسانية كأداة ضغط لصناعة "بيئة استحالة الحياة"؛ حيث يُراد للحصار والتدمير الممنهج أن يعملا كأدوات لـ"تهجير قسري غير مباشر"، فبدلًا من الطرد المباشر الصاخب بقوة السلاح، تُترك تفاصيل الحياة اليومية في غزة لتطرد سكانها مجبرين تحت وطأة الانهيار الكامل لمقومات البقاء البشري.

الأرقام تتحدث.. قطاع غزة ساحة غير قابلة للحياة الآدمية

لتأكيد الخلفيات العميقة لهذا المقترح، كشفت التقارير التقييمية الشاملة الصادرة عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، بالإضافة إلى منظمة اليونيسف، عن مؤشرات مرعبة تبرهن على أن استحالة الحياة في غزة باتت واقعًا رقميًا مفروضًا؛ إذ تراجع مؤشر التنمية البشرية في القطاع بمقدار 77 عامًا إلى الوراء، بالتزامن مع انكماش حاد للاقتصاد بلغت نسبته ٪84.

وينعكس هذا التراجع الهيكلي بصورة مباشرة على البنية السكنية التي شهدت تدمير أو تضرر أكثر من 371,000 وحدة سكنية، مما أسفر عن تشريد ونزوح نحو 1.9 مليون شخص، أي ما يعادل ٪90 من السكان، يعيش الغالبية الساحقة منهم في ملاجئ وخيام تفتقر إلى الحد الأدنى من الأمان الصحي والنظافة. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل امتدت الأدوات الممنهجة لتصفية القطاعين الصحي والتعليمي؛ فباتت أكثر من نصف المستشفيات خارج الخدمة تمامًا، وتضررت المدارس بشكل شبه كلي، مما حرم مئات الآلاف من الأطفال من حقوقهم الأساسية وجعل الاستقرار العائلي أمرًا مستحيلًا.

وفي موازاة ذلك، فرض الاحتلال سلاح العطش وتدمير البيئة عبر استهداف ٪90 من البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، لتشير بيانات اليونيسف إلى أن ٪82 من الأسر تعاني اليوم من انعدام الأمن المائي الحاد، بينما يضطر ٪98 من النازحين للعيش على مسافات خطرة وملاصقة لمكبات النفايات ومصبات الصرف الصحي المكشوفة.

وتكتمل هذه الحلقة الخانقة بتدمير السلة الغذائية والمنظومة الزراعية، حيث تؤكد تقارير منظمة الأغذية والزراعة أن ٪3 فقط من الأراضي الزراعية في غزة بقيت صالحة ومتاحة لإنتاج الغذاء.

تكشف هذه الأرقام، التي تُقدّر تكلفة إعادة الإعمار لمواجهتها بـ71.4 مليار دولار على مدار العقد القادم، أن "طوعية الهجرة" التي يتحدث عنها بن غفير هي نتاج تدمير منظم ومقصود لمقومات الحياة.

7

9/5 د

صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية
Municipal Development & Lending Fund

الدعوة الى المناقصة

الجهة المشترية: بلدية دير الغصون.
إسم المناقصة: توريد عدادات مياه دفع مسبق لصالح بلدية دير الغصون.
رقم المناقصة: 1 -100530- 05 -MDP4 Real-c2.w1

1. حصلت منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية- صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية - على منحة بقيمة 164 مليون يورو مجموعة من الشركاء الممولين (الوكالة الفرنسية للتنمية، الحكومة الدنماركية، البنك الدولي، للتنمية الدولية، التعاون الألماني (البنك الألماني للتنمية والوكالة الألمانية للدعم الفني)، الوكالة البلجيكية للتنمية، ، الوكالة السويسرية للتنمية) بالإضافة الى مساهمه السلطة الوطنية الفلسطينية بنسبه ٪10 من تكلفه مشروع تطوير البلديات- الدورة الثانية MDP4 Real-c2))، في إطار برنامج تطوير الهيئات المحلية المرحلة الرابعة / الدورة الثانية ((MDP4 Real-c2، وتنوي بلدية دير الغصون استعمال جزء من أموال هذه المنحة في عمل دفعات تحت العقد رقم 1- 100530- 05 -MDP4 Real-c2.w1 لتوريد عدادات مياه دفع مسبق والذي من أجله تم إصدار هذه الدعوة.
2. تدعو بلدية دير الغصون المناقصين ذوي الأهلية الى تقديم عطاءات بالظرف المختوم توريد عدادات مياه دفع مسبق لصالح بلدية دير الغصون.
3. ستتم المناقصة العامة من خلال طلب عطاءات تنافسية محلية، وهي مفتوحة لكل المناقصين ذوي الأهلية، والمؤهلات المطلوب توفرها لدى المناقص الفائز موجودة في وثائق العطاء.
4. يمكن للمناقصين المؤهلين والمهتمين الحصول على معلومات إضافية من بلدية دير الغصون وكذلك فحص وثائق المناقصة على العنوان المبين أدناه وذلك من الساعة 8:00 صباحا إلى الساعة 2:00 مساءا من تاريخ 2026/09/05 من أيام السبت الى الأربعاء ومن الساعة 8:00 صباحا الى الساعة 1:00 مساءا يوم الخميس، أو عبر البوابة الموحدة للشراء العام.
5. يمكن للمناقصين المهتمين الحصول على وثائق المناقصة من العنوان المبين أدناه، بعد دفع رسوم غير مستردة مقدارها 100 يورو.
6. يجب تسليم العطاءات في العنوان المبين أسفل الدعوة قبل 2026/10/05 الساعة 12:00 ظهرا، والعطاءات الإلكترونية غير مقبولة، ويجب أن تكون صلاحية العطاءات سارية لمدة 90 يوما بعد التاريخ النهائي لتسليم العطاءات.
7. يجب أن يرفق مع العطاء كفالة دخول المناقصة بمبلغ 2,500 يورو وتكون سارية المفعول لمدة 28 يوما بعد صلاحية العطاء. حيث تكون كفالة دخول المناقصة سارية المفعول لمدة 120 يوما من تاريخ فتح المظاريف.
8. العطاءات التي تصل بعد التاريخ والوقت المحددين سيتم استبعادها، وسيتم فتح العطاءات بحضور ممثلي المناقصين الذين يرغبون في ذلك في العنوان المبين أدناه يوم الإثنين بتاريخ 2026/10/05 في تمام الساعة 12:00 ظهراً.
9. العنوان المذكور أعلاه هو:
بلدية دير الغصون.
طولكرم – دير الغصون – الأقواس - مقر البلدية.
الطابق الأول – مكتب المدير المالي والإداري.
هاتف: [092663912]

أ. هشام فياض/ رئيس بلدية دير الغصون